الردّود الصرفية للعلاّمة الشيخ محمد أمين القره داغي (ت ١٣٥٥هـ) على متن تصريف الملا علي للعلاّمة علي بن الشيخ حامد الأشنويّ (ت ١١٤٠هـ)

م.د. باسم محمد عيادة

جامعة ميسان– كلية التربية – قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

حاشية الشيخ أمين القرة داغي على تصريف الملا علي الأشنوي من الحواشي الصرفية المهمة التي تضمنت ردوداً صرفية تستحق الوقوف عليها؛ لأنها حوت آراءً صرفيةً لخصت آراء من سبقوه، وعبرنا عنها بالردود الإيجابية والسلبية في أبواب صرفية مختلفة، كأبنية الفعل، والصفة المشبهة، والميزان الصرفي، وغيرها من الأبواب الصرفية، سائراً ــ في أكثرها ــ على آراء البصريين، وشروح الشافية التي سبقته.

الكلمات المفتاحية: الردود الصرفية ،الايجابية ،السلبية .

Sheikh Mohammad Amin al Qura Daghi's (D. 1355 A. H.) Morphological Responses to the Inflections in Mullah Ali by Allama Ali bin Al Sheikh Hamid Al Ashnawy (D. 1140 A.H.)

Dr. Bassim Mohammad Iyada

Dept. of Arabic Language , College of Education , University of Missan

Abstract:

The commentary footnotes presented by Sheikh Amin Qareh Dagi concerning the inflections stated by Ali Alashnoy are considered important since they comprise morphological responses, deserved to have a look at. These notes include morphological views that summarized the previous ones, called negative and positive views with various morphological entries such as the verb forms, qualifying adjective, morphologic paradigm, besides other inflectional topics, following the Basrians' views and Al Shafiya explanations.

Key words: Morphological Responses , positivity, Negativity.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والحمد لله الأول بلا أول كان قبله، والآخر بلا آخر يكون بعده، وصلِ اللهم على محمدٍ وآله الطاهرين.

قدّم علماء اللغة – وعلى مر العصور – خدمةً جليلةً للغتنا، تأليفاً وشرحاً وتدريساً، وحاولوا – جاهدين – تيسير ما اعتاص منها، أو أُبهم في مسائلها المتنوعة، ولاسيما في مجال علمي النحو والصرف العربيين، فوضعوا المتون والمختصرات الصرفية، تيسيراً منهم لإدراك مطالبها، وسهولةً في حفظها وتداولها، إذ ضمنت هذه المختصرات خلاصةً مركزةً من المصادر النحوية والصرفية، لتكتسب بذا اسمها الجديد المتون[١]، ثم تصل النوبة إلى شرح هذه المتون بنوعيها، التوضيح ما غمض من المتون، وتفصيل ما أُجمل منها، وهو يتراوح بين الطول والقصر والسهولة والعسر، وفيه الوجيز والبسيط[٢]، وقد كانت لهذه المتون فائدةً جمةً، إذ ((أغنت هذه المتون المكتبة العربية، بالبحوث من الطلبة، وبما حوتها من ردّود صرفية، وتشقيق للمعاني))[٣].

إن سبب اختياري لموضوع البحث وهو الردود الصرفية، هو عدم دراسة متن تصريف الملا علي الأشنويّ من ذي قبل، وودتُ بدراسته أن تعم الفائدة، أو يكشف هذا المتن للباحثين، لإمكان دراسته ثانياً، وبعناوين أُخر. ومن هذه المتون – موضوع بحثنا – حاشية العلامة عمر بن الشيخ محمد أمين القره داغي (ت١٣٥٥هـــ)، على تصريف الملا علي، للعلامة علي بن الشيخ حامد الأشنويّ (ت١١٤٠هـــ)، المسمى تصريف الملا علي، لنأخذ فيه جانباً مهماً من هذا الشرح، وهو الردّود الصرفية – الإيجابية والسلبية – للقره داغي على تصريف الأشنويّ، ليكون عنوان بحثنا (الردّود الصرفية للقره داغي على تصريف الملا علي)، ليدور سفرنا مع المؤلف والشارح في حاشيته على ثلاثة عناوين رئيسة، وهي، الأول: سيرة القره داغي مختصرةٌ، والثاني: الردّود الصرفية الدالة على الردّ الإيجابي، الثالث: الردّود الصرفية الدالة على الردّ السلبي، فَنُعرف بسيرة الشارح، ثم معنى الردّ في اللغة والاصطلاح، ثم الردّود الإيجابية وهي(الأصح، والفصيح، والأولى، وغالباً، والوجه)، والردّود الصرفية الدالة على الردّود السلبية وهي (المعدوم، والشاذ، والممتنع)، وبحسب مسائل الصرف المتنوعة التي وردت فيها، مع الإشارة إلى أكثر من أمر:

١– اختصرنا سيرة القره داغي لعدم توافر مصدر يُترجم له أو تذكره ما خلا تاريخ السليمانية.

٢– عرفنا (الإيجابية والسلبية) بالرجوع لمعاجم اللغة، ثم تعريف – إن وجد – المحدثين لهما.

٣– أشرنا في الهامش إلى بعض الموارد الأُخر للردّود الإيجابية والسلبية لمن أراد الرجوع إليها، اختصاراً لذلك.

٤– رجعنا لبعض شراح الشافية المتقدمين الذين أشاروا إلى تلك المسائل الصرفية، كشرح الرضي، والاستراباذي، والجاربردي، فضلاً عن متن الشافية لابن الحاجب.

أولاً: حياة القره داغي

عمر بن محمد أمين الغفاريّ المردوخيّ، المعروف بالقره داغي، ولد سنة ١٣٠٢هـــ، فاضل، كرديّ الأصل من أهل السليمانية في العراق، له نحو عشرين تصنيفاً في العلوم المختلفة، منها: فتح الغوامض على المنح الفائض في علم الفرائض، ومتن جلاء القلوب في عمل ربط المقنطرات والجيوب، وحاشية على كتاب البرهان في المنطق، وحاشية على رسالة الآداب، والبدر العلاة في كشف غوامض المقولات، وحاشية على تصريف الملا علي بن الشيخ حامد الأشنويّ (ت١١٤٠هـــ)[٤].

وتناولنا بالدرس والتحليل حاشيته التي وضعها على تصريف الملا علي الأشنويّ، من حيث آرائه وترجيحاته الصرفية، وردّوده على صاحب التصريف الملا علي بن حامد الأشنويّ، وقد أتخذنا – آرائه وردّوده – عنواناً لبحثنا هذا.

فكان منهجه مبنياً على ترتيب كتاب التصريف للملا علي الأشنويّ، مستعملاً في ذلك الشواهد القرآنية والشعرية والأمثال وأقوال العرب، مستقياً مادته الصرفية من مجموعة كبيرة من المصادر اللغوية والصرفية ككتاب سيبويه وشروح التصريف العزي، وشروح شافية ابن الحاجب، وكانت له آراء وترجيحات تُبين قوة شخصيته العلمية، وله ردّودٌ كثيرةٌ على صاحب التصريف؛ لأنه لا يُسلّم بكل ما يقوله صاحب التصريف.

ثانياً: الألفاظ الدالة على الردّ الإيجابي:

إبتداءً سمينا تلك الألفاظ التي شكلت ردّوداً صرفيةً للقره داغي بالألفاظ الدالة على الردّ الإيجابي، والردّ السلبي، وهذا مقاربُ – لحد ما – تسمية أحد الباحثين لها بالألفاظ الدالة على القبول والرفض، إلا أنه اكتفى بالألفاظ الدالة على القبول في باب القياس الصرفي، لكون ((عبارات الرفض تنال الأقيسة التي تُبنى على أصل غير قويم من طريق غير سليم))[٥]، وكان الباحث في مقام الاحتجاج بالقبول لا الرفض، ولذا لم يستخدمها ويوظفها في مقام الاحتجاج، هذا أولاً، وثانياً: نود هنا بيان معنى الردّ في اللغة وإشارات العلماء، فأقول:

الردّ في اللغة: ((صرف الشيء ورجعه... ورد الشيء إذا لم يقبله، وكذلك إذا خَطَّأَهُ))[٦]، ومن إشارات العلماء القدماء لهذا المصطلح قول المبرد (ت ٢٨٥هـــ): ((إنك لو قلت: (أنا عبد الله منطلقاً) لكان المعنى فاسداً؛ لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره... وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صَلُحَ به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردّود))[٧].

وقد عد أحد الباحثين المحدثين (الردّ) معياراً نقدياً – هو والقبول – في النحو العربي عندما عَمَّدَ العلماء إلى بعض المصطلحات، لتقويم ما جرى على ألسنة الناس، فأوردوا الكثير من الألفاظ الدالة على الردّ والقبول[٨]، وهذا ما ذهبت إليه إحدى الباحثات أيضاً [٩]، إلا انها ذهبت لأبعد من ذلك، حينما جعلت الردّود الصرفية عاملاً أساساً ومهماً في ضبط القواعد والأصول النحوية والصرفية، وبذا تفسر اهتمام العلماء المتقدمين بها، إذ تقول: ((إن العلماء قد تناولوا هذا الجانب في عهد مبكر، لما فيه من ضبطٍ وتقويمٍ لقواعد

وأصول الصناعة النحوية والصرفية))[١٠]، وسنوضح هذه الألفاظ وهي: (الأصح، والفصيح، والأَوْلى، والغالب، الوجه)، فأقول:

١ – الأصح:

الأصح: يقال: ((وصَحَّ الشيءَ: جعله صحيحاً، وصَحَّحْتُ الكتاب والحساب تصحيحاً... والصحيح من الشَّعْر: ما سَلِمَ من النقص... وقيل: الصحيح كمل آخر نصف يسلم من الأشياء التي تقع عِلاً في الأعاريض والضروب ولا تقع في الحشو))[١١].

وظف القره داغي هذا الردّ الإيجابي في باب معاني أبنية الفعل، موافقاً فيه الأشنويّ، الذي يقول: ((فإن كان ماضيه على وزن فَعَل مفتوح العين فمضارعه يَفعُلِ بضم العين أو كسرها نحو: نصر ينصر، وضرب يضرب))[١٢].

إذ إن باب (فَعَلَ) بفتح العين، تجيء لمعانٍ لا تنضبط كثرةً وسعةً منها باب المغالبة، إذ إن (فَعَلَ) هو ((لمعانٍ كثيرة لا تُضبط برسم وقاعدة؛ لأنه قلما يوجد معنى إلا وفيه ما يدل عليه))[١٣]، وهذا معنى كثرة معانيه ووجهها، ورأي الأشنويّ – المتقدم – والقره داغي – الذي سيأتي – موافقان لكلام ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في شافيته، إذ يقول: ((فَعَلَ لمعانٍ كثيرة، وباب المغالبة يبني على فَعَلْتُه أفْعُلُهُ بالضم...))[١٤]، وقد عبّر القره داغي عن هذا البناء بـــ(الأصح) بقوله: ((يفعل قضيته أن الباب الأول فعل يفعل بضم العين وهو الأصح لأنه أدل على المعنى وأكثر اشتقاقاً من البواقي، ولذا رد أكثر الأبواب في بناء المغالبة إليه ولأنه ليس فيه انتقال من الكسر إلى الضم كما في يضرب))[١٥].

٢ – الفصيح:

ابتداءً سنُعرف الفصيح على شاهدنا – غير الفصيح – فبالأضداد تُعرفُ الأشياء، فأقول:

فالفصيح: هو كلام العامة المُعرّب[١٦]، قال أبو زيد (ت٢١٥هـــ): ((ما كان فلانٌ فصيحاً، ولقد فَصُح فصاحةً، وهو البين في اللسان والبلاغة، ويقال: أفصح الصبيُّ في منطقه إفصاحاً إذا فهمت ما يقول في أول ما يتكلم))[١٧].

وعرفه أحد الباحثين المحدثين، إذ يقول هو: ((من التراكيب الأخرى التي تؤدي دور العوامل الحجاجية في عملية التواصل والإقناع... فهذا التركيب يلزم المتلقي الحجة؛ لأنه يُحيل على المرتبة العليا والمنزلة القصوى في الاستعمال العربي البليغ الذي يمكن أن يُصار إليه في بناء صرح اللغة السامي))[١٨].

وقد أستعمل القره داغي هذا الردّ الإيجابي في باب الزيادة، موافقاً بذلك الأشنويّ، الذي يقول: ((... ومن يفعَل ويفعُل لفتح العين وضمها على مفعَل بفتحه للتوافق في مفتوحه وتعذره في مضمومه لرفضهم مفعلاً إلا معوناً ومكرماً))[١٩]، فهم يرفضون مثلاً مألك للرسالة لكونها غير فصيحة، وكذا مهلك للهلاك، ومسر للسعة، ولبيان مَلأك والاختلاف في اشتقاقه، أقول[٢٠]:

١- ذهب الكسائي[٢١]، وطائفة من النحويين إلى أن الميم زائدة[٢٢]، لاشتقاقه من الأَلُوْكَةِ[٢٣]، ثم قُدِّم العين على الفاء فصار: مَلأَكاً[٢٤]، ثم خُفِّفَت[٢٥]، وغلبة الزيادة دليل على ذلك.

٢- ذهب ابن كيسان[٢٦]، وطائفة من النحويين إلى أن الزائد هو الهمزة، والميم أصلية، لاشتقاقه من المَلَكَةِ – وهو القوة[٢٧] – ودليل هذا كانت الهمزة في جمعه زائدة.

٣- ذهب أبو عبيدة[٢٨]، إلى أن الهمزة أصلية، والميم زائدة لكونه مشتقاً من (لأَكَ) – مهموز العين، بمعنى: أرسل[٢٩]، فإذاً أصله: مَلأَك على وزن (مَفْعَلٍ) نُقلت حركة الهمزة إلى اللام، ثم حذفت الهمزة قياساً، ولا تظهر هذه الهمزة إلا في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر[٣٠]:

وَلَسْتَ لِإنْسِيٍّ وَلَكِنْ لِمَلأَكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّماءِ يَصُوْبُ[٣١]

وبعد عرض هذه الآراء أقول:

إن الذين حكوا أن المَلأَكَ مشتق من المُلْكِ إنما يقصدون به معنى القُوَّةِ[٣٢]، ولها معانٍ كثيرة يفهم منها الدلالة على القُوَّة كالسلطان، والعَظَمَة، والعِزَّة، والقُدرة[٣٣]، وهذا ما ذهب إليه الجاربردي[٣٤]، إذ يقول: ((لأننا لا نُسلِّم أنه لو كان لأَكَ كان معناه مُرْسلاً، لجواز أن يكون مَفْعَلاً من لأَكَ بمعنى موضع الرسالة، أو بمعنى المُرسَل، عُبِّر عن الموضع، أو عن المفعول بالمفعل، لأنّ المفعل لا يمتنع وقوعه في موضع اسم المفعول، كما لا يمتنع وقوعه في موضع اسم الفاعل، والحق أنه لو ثبت لأَكَ بمعنى أَرْسَلَ كان جَعْلُ مَلأَك من لأَكَ أولى، لسلامته عن القلب، وعن مثالٍ نادر، ولم يُذكر في الصحاح، ولا في المُغْرب لأَكَ بمعنى أرسل))[٣٥].

وعلى الذي قُدم أقر القره داغي أن هذه ليست فصيحة، إذ يقول: ((قوله: لرفضهم، أي في الأصح فلا يرد نحو مألك للمولكة أي الرسالة، ومهلك للهلاك، وميسر للسعة فإنها ليست فصيحة))[٣٦].

٣- الأَوْلى:

الأَوْلى: هو ((الأحق به من غيره، وهم الأَوْلَوْن، والاثنان: الأَوْليان))[٣٧]، وبعضهم يرى تأسيسها من همزة وأو ولام، ومنهم من يرى في تأسيسها من واوين بعدهما لام[٣٨].

وقد عرَّفه الانباري بقوله: ((وأما الاستدلال بالأولى فهو أن يُبين في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة))[٣٩]، إذن عدّهُ الانباري دليلاً استدلالياً، وهذا ما نجده في تعريف أحد الباحثين المحدثين، إذ يقول: ((الأولى: حكم ناشئ عن استدلال لفظي بين طرفين يشتركان في ظاهرة ما ثبتت لأحدهما مع وجودها في الطرف الآخر وزيادة، لإثبات الحكم إلى الطرف الآخر عن ثبوتها في الأول، أو لنفي الحكم عن الطرف الآخر عن عدم ثبوتها في الأول))[٤٠]، وهو من الأدلة الأخرى لدى شُرّاح الشافية في شروحاتهم لمتن شافية ابن الحاجب[٤١].

وقد وظفه القره داغي في باب الهمز كرد إيجابي موافقاً بذلك الأشنويّ الذي يقول: ((غزايا أصله: غزايُو، قُلبت الياء همزةً والواو ياءً فكرهوا همزة مكسورة بين حرفي علة ففتحوا الهمزة وقلبوا الياء ألفاً فصار غزائي، فكرهوا الهمزة بين ألفين فقلبت ياء فصار غزايا))[٤٢]، لُيعطي القره داغي مثالاً مقارباً لـــ(غزايا) وهو (خطايا)، أي ما لامه همزة: وقد أُختلف في (خطايا)، فهي عند سيبويه(ت١٨٠هـــ) وجمهور البصريين على زنة: فَعالَلُ، والأصل: خَطايئُ، ثم خَطائِئُ، ثم خَطاءَيُ، ثم خَطاءَى، خطايا، وهي عند الخليل (ت١٧٥هـــ) على وزن (فَعالَى)، والأصل: خَطايئُ، ثم خَطائِيُ، بالقلب المكاني، ثم خَطاءَيُ، ثم خَطاءَى ثم خطايا، إذ إن مذهب الخليل لا يسوغ اجتماع همزتين، فيقلب بجعل اللام موضع ياء (فَعيِلَةٍ) فتصير: فَعالَى، وأما مذهب سيبويه، فيقلبون الثانية ياءً، وذلك لاستثقالهم الهمزتين، فتصير على هذا خطائِي بهمزة قبل الياء. وذهب أحد شراح الشافية إلى أن المرجح بين الآراء هو مذهب سيبويه، إذ يقول: ((لأن الأصل الذي قال به هو قد جاء، وإن كان شاذاً))[٤٣]، فالقره داغي عبّر في باب تخفيف الهمز بـــ(الأولى) مؤكداً رأي الأشنويّ ومن سار عليه من مدرسة البصرة النحوية، ويتبين لنا ان مذهبه بصري، إذ يقول: ((فمثال ما لامه همزة، نحو: خطايا أصله خطائي، فأبدلت الياء همزة كما في نحو صحائف فصار خطاءِهُ، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء لأن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء سيما بعد الهمزة المكسورة فصار خطائي، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة إذ كانوا يفعلون ذلك للتخفيف فيما لامه صحيح كالخداري كالمذاري فها هنا أولى))[٤٤].

٤– غالباً:

الغالب لغةً: له معان متعددة، منها ما جاء في اللسان: ((وغلبته أنا عليه تغليباً.. إذ قالت العرب: شاعر مُغلب، فهو مغلوب، وإذا قالوا: غُلّب فلان، فهو غالب. ويقال: غُلبت ليلى الأخيلية على نابغة بن جعدة؛ لأنها غلبته، وكان الجعدي مُغلباً))[٤٥].

وعرفه أحد الباحثين المحدثين بقوله: ((تغليبُ شيء أو أشياء في مختلف جوانب اللغة، الصوتية منها والصرفية والنحوية والدلالية، إيثاراً للسهولة والتيسير في النطق، وانسجاماً مع ما شاع واشتهر على ألسنة أهل اللغة))[٤٦]، وإذا دققت النظر إلى الأحكام التي تكون بعده تجده ((يُنبئ عن غلبة الشيء على غيره مما هو قريب عليه من الأحكام التي قد تقترب من الحكم المراد ترجيحه، وله استعمال عُرفي خاص في إصدار الناس، فيقولون (غالباً) و(على الغالب)، فضلاً عن استعمالها عند العلماء عن علمي النحو والفقه على حد سواء))[٤٧].

وقد أستعمل القره داغي هذا الردّ الإيجابي في باب الصفة المشبهة، وهي التي لا تُبنى إلا من فعل ثلاثي مجرد، وبذا تجيء منه على (فَعِلٍ)[٤٨]، أي ما كُسر عينه في الماضي، كفَرِحَ – بالكسر – غالباً؛ لمشابهتها اسم الفاعل، وأُشبهتْ عند أكثر المتقدمين والمتأخرين باسم الفاعل[٤٩]، وممكن القول: أصل جريانها على هذا الوزن المكسور العين، فقد يجيء مع الكسر في بعضها الضَّمُّ كَنَدُسٍ – الفطن[٥٠] – وَحَذُرٍ[٥١]، وَعَجُلٍ[٥٢].

ولذلك قال القره داغي (غالباً)، أي الأول من الأوزان دون الثاني، إذ يقول: ((وتجيء بكس العين غالباً سواء جاء معه ضم العين وهو قليل أو لم يجيء))[٥٣].

٥- الوجه:

الوجه والجهة بمعنى، والهاء عوض من الواو، ويقال هذا (وجْه) الرأي أي هو الرأي نفسه[٥٤]، وقد استخدم هذا الحكم – الإيجابي – الرضي في ردّه على ابن الحاجب في شافيته[٥٥]، وعدّه أحد الباحثين من الردّود السلبية[٥٦]، وله الحق في ذلك؛ لأن السياق يكشف عنه، إلا إنني هنا صنفته من الردّود الإيجابية للسياق الكاشف نفسه.

فقد استخدم القره داغي هذا الردّ الإيجابي في ترجيح رأي الأشنويّ في باب الحذف في مسألة حذف أحد التاءين في الكلمة، فأيهما نحذف من تَتَفَّعلُ وتَتَفاعَلُ؟ بشرط كونهما مفتوحين، نحو قوله تعالى: ﴿تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾[٥٧] كان تَتَمَنّون، و﴿نَاراً تَلَظَّى﴾[٥٨]، وكان تَتَلَظّى، ولوما كان ماضياً لكان تَلَظّت، فخففت بحذف إحداهما، وهو فصيح كالإثبات، إذ قال تعالى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلائِكَةُ﴾[٥٩]، بأن فُقد الشرط فلا تُحذف نحو تُتَحَمَّلُ، بضم الأولى على المجهول، فلو حذفت الأولى التبس بالماضي وقفاً، ولو حذفت الثانية التبس بمضارع التَّفْعِيل.

ثم أُختلف في المحذوف، فسيبويه يرى الثانية، إذ قال: ((وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله: ﴿فَادَّارَأْتُمْ﴾[٦٠]))[٦١]، وذهب البصريون إلى أنها الأولى لكونها زائدة، فيكون حذفها أولى[٦٢]، في حين مذهب الكوفيين الثانية؛ لأنها تدل على المضارعة، وإنما جاء الاستثقال من الثانية. فالقره داغي يؤيد رأي البصريين في حذف الثانية، إذ يقول: ((ذهب البصريون إلى أن المحذوف هو الثانية، وقيل الأولى، والوجه هو الأول))[٦٣].

ثالثاً: الألفاظ الدالة على الردّ السلبي

بيّنا في المقدمة الألفاظ الدالة على الردّ الإيجابي، وكيفية تناول أكثر من باحث محدث المصطلحات الدالة على الإيجاب والسلب، وتسميتها بتسميات أُخر، وتعريف الردّ في اللغة، وعدّ الردّ معياراً نقدياً عند العلماء، وهنا نتناول – بالطريقة نفسها ومن دون إعادة – الألفاظ الدالة ــ على قلتها ــ الردّ السلبي، وهي (المعدوم، والشاذ، والممتنع)، فأقول:

١- المعدوم:

العدم ((والعَدَمُ والعُدْمُ والعُدُمُ: فقدان الشيء وذهابه، وغلب على فقد المال وقلته.. وأعدمني الشيء: لم أَجِدْهُ))[٦٤].

وظف القره داغي هذا الردّ السببي في باب الميزان الصرفي، وتأكيده على أن وزن (بُطْنَانُ) (فَعْلاَنُ) لا (فَعْلاَل)؛ لأن الوزن الأخير معدومٌ وغير موجود في أبنية العرب، إذ إن (بُطْنَانُ) (فُعْلاَنُ) لا (فُعْلاَل)

لدليلين، **أحدهما:** مجيء (فُعْلان) في أبنيتهم، وعدم مجيء (فُعْلال) و(قُرْطاس) بضم القاف، ضعيف؛ لأن الفصيح (قِرْطَاس) بكسر القاف.

ثانيهما: إن (بُطْنَان) نقيض (ظُهْران)، بضم الظاء؛ لأن (بُطْنَان) اسم لباطن الريش، و(ظُهْرَان) اسم لظاهر الريش[٦٥]، والنون زائدة في (ظُهْران) فتكون زائدةً كذلك في (بُطْنان)؛ لأنه يُعلم من (ظُهْران) إنهم قصدوا ببطنان قصد نقيضه أي (ظُهْران)، بناءً على حمل العرب أحد النقيضين على الآخر، كحمل النظير على النظير الآخر، وفي ذلك يقول القره داغي: ((ومثال المعدوم بطنان بضم الباء فإن وزنه فعلان لا فعلال لأنه معدوم))[٦٦].

٢- الشاذ:

الشاذ هو: مصدر للفعل الثلاثي (شذَّ) بمعنى انفرد، وتفرق، كما عبّر عنه الخليل بقوله: إذا شذ الرجل تفرد عنهم وابتعد[٦٧]، وتأتي بمعنى الندرة والقلة، إذ قالوا: ((قل الشيء بمعنى ندر، وجاءوا شذاذاً، أي قِلالاً))[٦٨].

وقد وَسَعَّ أحد الباحثين المحدثين لفظ (شاذ)، ليشمل المصطلح جميع ميادين الدراسات النحوية، والصرفية، والقراءات القرآنية، والأحاديث، والدراسات النفسية والاجتماعية[٦٩].

ويعود ليعرفه بقوله: هو ((...القول الخارج من القاعدة النحوية والصرفية))[٧٠]، وأما من الناحية المفهومية للشاذ ومجال تطبيقه في النصوص، قالت الدكتورة الحديثي: ((لم يذكر القدماء تحديداً واضحاً للمقصود بالشذوذ وكل ما يُفهم من أقوالهم انه مقابل للمطرد))[٧١]، أي ما قلَّ وشذ.

لقد عبّر القره داغي هذا الردّ السلبي في باب اسمي الزمان والمكان، إذ يقول: ((... وشذ المظِنة بالكسر والمقبرة والمشرقة بالضم. والقياس في الكل: الفتح أيضاً لضمها))[٧٢]، فالمَظِنَّة[٧٣] بالكسر، والمَقْبُرة[٧٤] بالضم فليس بجاريان على القياس بل هما شاذان لأن؛ كل ما جاء على (مَفعِل) بكسر العين هما مضارعه (يَفْعُل) أي (يُظنُّ) في المَظِنَّة، وما جاء على (مَفْعُلَة) بضم العين كـــ(المَقْبُرَة) أي (يَقبُرُ)، فإن الكسر والضم فيهما شاذان، والقياس هو الفتح، وفي ذلك يقول القره داغي: ((إن المقبرة، وكذا المشرقة شاذ حينئذ لخروجهما عن أصل معنى اسم المكان))[٧٥]. وبعض العلماء يرى أن هذه الألفاظ هي أسماء أمكنة الأحداث المطلقة، ولم يخرج بها عن مذهب الفعل، لكن الكلام في شذوذها عن القياس يقع من حيث صيغتها، فإن أرادوا في المقبرة والمشرقة والمظنة مكان الفعل أو زمانه فيكون فيهن الفتح، وإن أرادوا البقعة التي من شأنها أن يُقبر فيها أو الموضع الذي يشرق فيه الشمس، أو الموضع الذي من شأنه أن يقع الظن فيه، فيكون فيهن الضم[٧٦].

٣- الممتنع:

المنع: هو مصدر الفعل الثلاثي (منع)، وقد أوردها صاحب العين، إذ يقول: ((منعته أمنعه منعاً فامتنع، أي حلت بينه وبين إرادته))[٧٧]، وقال فيها الزبيدي (ت١٠٢٥هـ): ((الامتناع: الكف عن الشيء... ومناع كقطام، أي: أمنع، معدول عنه.. وقد يُراد به البخل))[٧٨]، وعرف المنع أحد الباحثين المحدثين، إذ يقول: ((حكمٌ نحوي يُراد به رفض كل ما يخلُّ بمقتضيات الصحة وقواعدها، لعلة مانعة من ذلك، حالت بينه وبين الصواب))[٧٩].

استعمل القره داغي هذا الردّ السلبي في باب تخفيف الهمزتين المجتمعتين في كلمة مثل كلمة (أَوَادِمُ)، وأي قلبٍ – أي قلب الألف – يسير عليه؟ وأي قلبٍ يمتنع منه؟

فإبتداءً (أَويْدِمٍ وأَوَادِمُ) مثالان لما انتفى الكسرة في الهمزة الثانية والأولى، فقُلبت الثانية واواً، والأول تصغير آدم، كان الأصل: أُأَيْدِمٌ بهمزتين أُولاهما مضمومة والثانية مفتوحة، فقُلبت الثانية واواً، والثاني: تكسيره، كان الأصل أآدِمُ بهمزتين مفتوحتين بعدها ألف، فقلبت الثانية واواً، وعلة القلب أن تُقلب الهمزة الثانية حرف حركتها.

ومن نافلة القول أن أسأل هنا: لِمَ القلب اختص بالثانية دون الأولى؟

فأقول: إن السبب يعود لأمرين، أحدهما: إن الاستثقال إنما نشأ عند التلفظ بها، فهي أولى بالتغيير، والثاني: إن الأولى يجوز أن تكون مبدأ الكلمة، فالتخفيف أولى بها؛ لأن محل التغيير غالباً الأواخر، ثم الأواسط، وأما القلب المخصوص فلأن بَيْنَ بَيْنَ المشهور يستدعي أن تجعل بينها وبين حركتها، بخلاف غير المشهور، ولما كان القلب واجباً هنا قُلبت على القياس المشهور.

بعد هذا البيان والتحليل نعود للقره داغي، وقبله الأشنويّ، فالأخير يقول: ((وجب قلب الثانية ياءً إن انكسر ما قبلها أو انكسرت لـــ(جاءٍ وأيمةٍ، وواواً في غير كأويدم، ويرد عليهم انه صح التسهيل أي بين بين، في نحو: أيمةٍ والتخفيف أي إثباتهما مصرحاً))[٨٠].

وأما القره داغي فيوظف هذا الردّ السلبي (ممتنع) في رفضه – كالأشنويّ وإن لم يصرح[٨١] – عدم قلب الألف في (أوادم)؛ لأنه لو قلبت إياها لزم حذفها لالتقاء الألفين، ولو حذفت التبس المفرد بالمجموع، والمراد بالالتباس انه بعد الحذف يصير على زنة فاعل، وإذا كان كذلك لم يعلم (أفاعِلٌ) هو أم (أَفاعِلُ)، والفاعِلُ مفرد، و(الأَفاعِلُ) مجموع، وعلى هذا امتنع قلبها، وامتنع قلبها كذلك في (أويدِم)؛ لأنه يستحيل قلبها ألفاً لضم ما قبلها، ولا يمكن فتحها لو قُلبت ألفاً، ولو لم تُفتح انتفى التصغير، وعلى هذين الامتناعين يقول القره داغي: ((لم يقلب هنا بالألف للزوم التقاء الساكنين في نحو: أوادم، مما كان قبله مفتوحاً وتحريك الألف بالفتح في نحو: أويدم، لوجوب فتح ما قبل ياء التصغير، فكل منهما ممتنع، فأختير قلبها واواً في أويدم لمجانسة حركة ما قبلها، وفي أوادم حملاً للتكسير على التصغير وحمل سائر الصيغ عليها))[٨٢].

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

الخاتمة ونتائج البحث

١- اتخذ القره داغي طريقةً تعبيريةً عن آرائه الصرفية، بتعبيره عنها بألفاظ خاصة، عبّر فيها عن موافقته أو مخالفته لمن سبقوه، وقد أطلقنا عليها الردّود الإيجابية والسلبية.

٢- لم يخالف القره داغي من سبقوه في مسائل الصرف، ومنها مسألة حذف التاء في المضارع.

٣- الظاهر ان القره داغي يسير على آراء البصريين في ترجيحاته لبعض مسائل الصرف، كما في مسألتي وزن (خطايا)، ومسألة حذف التاء في الفعل المضارع.

٤- إعتمد القره داغي على بعض مسائل المنطق، أي الدليل العقلي في بعض المسائل، كما في مسألة وزن (بُطنان)، فاعتمد على مسألة النقيض والنظير والحمل على النظير.

٥- اختصر القره داغي مسائل الخلاف بين العلماء، كمسألة باب الزيادة (زيادة الميم)، فيعبّر عن رفضه لبعض الآراء بقوله (ليست فصيحة).

٦- القره داغي نراه – بآرائه – اختزن باستيعاب آراء العلماء الذين سبقوه، وما تقليبه للمعاني إلا دليل آخر على ذلك.

٧- استقى القره داغي مادته الصرفية من كتاب سيبويه وشرح التصريف وشروح الشافية، وهذا ما يتبين من ترجيحاته الصرفية المتعددة.

٨- من ردّوده على تصريف الملا علي يتبين ما للرجل من شخصية علمية بارزة.

٩- وافق القره داغي الأشنويّ في كثير من المسائل الصرفية التي ليست مجال بحثنا وممكن دراستها من باحث آخر.

١٠- رأينا الأشنويّ يصرح تماماً بهذه الألفاظ التي صرح وعبّر عنها القره داغي، ما خلا ألفاظ الأصح، والوجه، والممتنع والذي عرفناه ــ كما اسلفنا ــ من سياق كلامه، وتصريح باللفظ من بعده القره داغي.

١١- لاحظنا في كثير من الأحايين أن الأشنويّ لا يصرح بلفظ ليوافق القره داغي، لكن باستنطاقنا النص يتبين ذلك كما في لفظ (الأصح)، ولفظ (ممتنع).

١٢- عبّر القره داغي بألفاظ أُخر هي: الأليق، والأحسن، والأنسب، والأوضح، لكن لم نجد فيهن ردّوداً صرفية قابلة للنقاش أو التصنيف بأنها ردّود لمادة صرفية.

١٣. لم يك القره داغي مبتكراً لهذه المصطلحات الدالة على القبول أو الرفض، بل سبقوه العلماء في ذلك وسار على منوالهم.

الهوامش

(١) ينظر: ردّود زكريا الأنصاري في شرحه لشافية ابن الحاجب، الدكتور عبد الرضا جواد عيال، (بحث منشور): ٥٣.
(٢) ينظر: من العلل الصرفية في كتاب كنز المطالب على شافية ابن الحاجب لأبي جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي، الدكتور: باسم محمد عيادة، (بحث منشور): ٢.
(٣) القياس الصرفي في كتاب كنز المطالب في شرح شافية ابن الحاجب، لأبي جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي، الدكتور باسم محمد عيادة، (بحث منشور): ٣.
(٤) ينظر: تاريخ السليمانية، محمد أمين زكي: ٢٧٦ – ٢٧٧، والأعلام، الزركلي: ٦٥/٥.
(٥) الاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري، الدكتور باسم محمد عيادة: ١٧٧ – ١٧٨.
(٦) لسان العرب، ابن منظور: ١٨٤/٥، مادة (ردد).
(٧) المقتضب، المبرد: ٣١١/٤، وينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني: ١٨٠/١، والخصائص، ابن جني: ٢٠٢/١.
(٨) ينظر: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، الدكتور سعيد جاسم الزبيدي: ١٣٥ – ١٥٩.
(٩) ينظر: اعتراضات ابن الناظم على ابن الحاجب في شرح الشافية، براء نصير جرمط، (رسالة ماجستير): ١٨.
(١٠) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(١١) لسان العرب: ٢٨٨/٧ مادة (صح).
(١٢) تصريف الملا علي، العلامة علي بن الشيخ حامد الأشنويّ: ٢٢.
(١٣) الكافية في شرح الشافية، محمود الساكناني: ١١٢.
(١٤) الشافية، ابن الحاجب ضمن مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، محمد عبد السلام شاهين: ٦٨.
(١٥) حاشية العلامة عمر بن الشيخ محمد أمين (القره داغي) على تصريف العلامة علي بن الشيخ حامد الأشنويّ: ٢٢، وينظر مثلاً:٧٧، ٢٠٥، ٢١١.
(١٦) ينظر: تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري: ٢٥٣/٤.
(١٧) المصدر نفسه.
(١٨) الاحتجاج الصرفي عن شراح الشافية: ١٨١.
(١٩) تصريف الملا علي: ٢٠٥.
(٢٠) ينظر: شرح الشافية، الرضي: ٤٢٩/٢.
(٢١) أبو علي الكسائي، هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي، ولد في إحدى قرى الكوفة، وأصبح إماماً في اللغة والنحو والقراءة، ثم انتقل إلى بغداد وعاش فيها، وكان مؤدباً للرشيد العباسي، وابن الأمين، له معاني القرآن، والحروف، والنوادر، توفي في الري سنة (١٨٩هـــ)، ينظر: الأعلام، الزركلي: ٢٨٣/٤.
(٢٢) فتكون أصوله (أ ل ك)، فأصل مَلَكٍ على هذا مَلأَكٌ، على وزن (مَفْعَلٍ).
(٢٣) وهي الرسالة، ينظر: المعجم الوسيط، محمد شوقي أمين: ٢٤/١.
(٢٤) على وزن (مَفْعَلٍ).
(٢٥) أي الهمزة، وذلك عندما حُذفت، ونقل حركتها إلى اللام، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الاستراباذي: ٥٩٤/٢ – ٥٩٥.
(٢٦) هو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أخذ عن أبي العباس المبرد وغيره من العلماء، له مؤلفات في مختلف علوم العربية المختلفة، كالفاعل والمفعول به، والمختار في علل النحو، توفي ببغداد (٢٩٩هـــ)، ينظر: طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي: ١٥٣.
(٢٧) ينظر: لسان العرب، ابن منظور: ١٨٤/٣ – ١٨٥.

(٢٨) هو: أبو عبيدة معمر بن المثنى، كان من أعلم الناس، وأعرفهم بأيام العرب وأنسابهم، كثير الرواية، له مؤلفات كثيرة منها: مجاز القرآن، توفي سنة (٢١٠هـ)، ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٧٥.

(٢٩) ينظر: لسان العرب: ٢١٠/١٢ مادة (رسل).

(٣٠) هو: علقمة بن عبده – بفتح العين واللام – بن قيس بن تميم، من شعراء الجاهلية وطبقتها الأولى، كان في فترة الشاعر أمرؤ القيس وعاصره، توفي سنة (٢٠ هـ)، ينظر: الشعر والشعراء، ابن قتيبة: ٢١٨/١، والأعلام، الزركلي: ٢٤٧/٤.

(٣١) أُستشهد بهذا البيت على أن أصل المَلَكِ: الْمَلَأَكُ، واُستعمل هنا للضرورة الشعرية، ينظر: شرح ديوان علقمة، الشنتمري:١٠، والبيت موجود في: سيبويه: ٣٨٠/٤، والأصول، ابن السراج: ٣٣٩/٣، والمنصف، ابن جني: ١٠٢/١.

(٣٢) ينظر مثلا: بُغية الطالب، ابن الحاجب: ١٢١ – ١٢٢، وشرح الرضي: ٤٢٩/٢ – ٤٣٠.

(٣٣) ينظر: اللسان: ١٨٤/٣ – ١٨٥ مادة (قدر).

(٣٤) هو: أحمد بن يوسف الجاربردي، من بلاد أذربيجان، كان عقلياً في مسائله، فقهه كان على المذهب الشافعي، له شرح الشافية لابن الحاجب، ينظر: بغية الوعاة، السيوطي: ٣٠٣/١، ومعجم المؤلفين، عمر كحالة: ١٩٨/١.

(٣٥) شرح الشافية، الجاربردي: ٢٥٩ – ٢٦٠.

(٣٦) حاشية القره داغي: ٢٠٥، وينظر مثلاً: ٣٢٠.

(٣٧) كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٤٨.

(٣٨) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣٩) لُمع الأدلة، الانباري: ١٣١، وينظر: المنهاج في ترتيب الحجاج، سليمان الباجي: ٢٧، والمسودة في أصول الفقه، أحمد الحراني: ٤٢٧.

(٤٠) حُكم الأولى عند الرضي الاستراباذي، كريم دوهان (أطروحة دكتوراه): ٢٠ – ٢١.

(٤١) ينظر: الاحتجاج الصرفي عند شرح الشافية: ٣٢٢ – ٣٢٧.

(٤٢) تصريف الملا علي: ١٦٩.

(٤٣) شرح شافية ابن الحاجب، الخضر اليزدي: ٧٨٧/٢.

(٤٤) حاشية القره داغي: ١٦٩.

(٤٥) لسان العرب، ابن منظور: ٦٥٢/١ (مادة غلب)، وينظر: أساس البلاغة، الزمخشري: ٣٢٦، وتاج العروس، الزبيدي: ٤٩١/٣ (مادة غلب).

(٤٦) ظاهرة التغليب في العربية، كاظم عودة خشان (رسالة ماجستير): ٢.

(٤٧) الاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية: ١٩٦.

(٤٨) عَدّ بعض العلماء هذا الوزن في الصفة المشبهة من (فَعِلَ) قياساً مع وزنين آخرين هما: (أَفْعَلُ) و(فَعْلاَن)، وما سواهما ليس بقياسي، بل سماعي، ينظر: شرح الرضي: ١٤٣/١ – ١٤٤، وأوضح المسالك، ابن هشام: ٤٤٠، وشرح الأشموني: ٣١٣/٢.

(٤٩) أي ذكره أبنيتهما معاً وتكلموا في اسم الفاعل والصفة المشبهة من حيث الأوزان معاً حتى لا تكاد تُفرّق بين البابين، ينظر: سيبويه: ١٧/٤ – ٥٢، والنكت، السيوطي: ١٠٤/٢ وما بعدها، وشرح الألفية، ابن الناظم: ٤٤٠، وشرح الكافية الشافية: ٢٢٦/٤ وما بعدها، وشرح التسهيل، ابن مالك: ١٩٦، والمساعد، ابن عقيل: ٥٩٠/٢.

(٥٠) وهي بضم الدال وكسرها، ينظر: المعجم الوسيط، محمد شوقي أمين: ٦٩٥/٢.

(٥١) وهي بضم الذال وكسرها، ينظر: المصدر نفسه: ١٦٢/١.

(٥٢) وهي بضم الجيم وكسرها، ينظر: المصدر نفسه: ٥٨٦/٢.

(٥٣) حاشية القره داغي: ١٠٤.

(٥٤) ينظر: الصحاح: ٢٢٥٤/٦ – ٢٢٥٥.

(٥٥) ينظر: الردّود الصرفية عند الرضي الاستراباذي، الدكتور حيدر محمد رحم، (أطروحة دكتوراه): ١٩.
(٥٦) ينظر: الرسالة نفسها: ١٩ – ٢٠.
(٥٧) سورة آل عمران: الآية ١٤٣.
(٥٨) سورة الليل: الآية ١٤.
(٥٩) سورة فصلت: الآية ٣٠.
(٦٠) سورة البقرة: الآية ٧٢.
(٦١) الكتاب: ٤٧٦/٤.
(٦٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الانباري: ٥١٨ (المسألة السادسة والتسعون).
(٦٣) حاشية (القره داغي): ٧٧ – ٧٨.
(٦٤) لسان العرب، ابن منظور: ٨٨/٩.
(٦٥) البُطنان: اسم لباطن الريش، والظُهْران: اسم لظاهره، وهما اسمان مفردان، ومن الآراء الأُخر إنهما جمعا بطن وظهر الريش، ينظر: الصحاح: ١٦٧٩/٥.
(٦٦) حاشية القره داغي: ١٨.
(٦٧) ينظر: العين: ٣١٥/٦، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي: ٣٥٤/١.
(٦٨) لسان العرب، ابن منظور: ٢٨/٥ مادة (نذر).
(٦٩) ينظر: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، عبد الفتاح الدجني: ٢١.
(٧٠) المصدر نفسه: ١٧.
(٧١) الشاهد وأصول النحو، الدكتورة خديجة الحديثي: ٢٣٦.
(٧٢) تصريف الملا علي: ٢٠٨.
(٧٣) مَظِنّةُ الشيء: موضعه، ومألفه الذي يُظنُّ كونه فيه، ينظر: الصحاح:١١١٣، والكسر مَظِنّة شاذ؛ لأن المضارع يَظُنُّ بالضم.
(٧٤) بفتح العين، وضمها، وكسرها، ينظر: اللسان: ٣٤٠/٥ مادة (قبر).
(٧٥) حاشية القره داغي: ٢٠٩، وينظر مثلاً: ١١٥، ١١٨.
(٧٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، والتبصرة، الصيمري: ٧٧٨/٢، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ١٢٨/١.
(٧٧) العين: ١٦٣/٢، مادة (منع).
(٧٨) تاج العروس، الزبيدي: ١١٧/٢٢، مادة (منع).
(٧٩) ظاهرة المنع في النحو العربي، مازن عبد الرسول إبراهيم (رسالة ماجستير): ٢٥.
(٨٠) تصريف الملا علي: ١٨٩ – ١٩٠.
(٨١) من الموارد التي لم يصرح فيها الأشنويّ بلفظ دال على الإيجاب أو السلب لكنه فهيم من سياق الكلام، ثم رأي القره داغي اللاحق.
(٨٢) حاشية القره داغي: ١٩٠، وينظر مثلاً: ١٨٥.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

المصادر

القرآن الكريم

أولاً: الكتب المطبوعة:

١. الاحتجاج الصرفي عند شراح الشافية في القرن الثامن الهجري، الدكتور باسم محمد عيادة، المركز العلمي للرسائل والأطاريح، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٩م.
٢. أساس البلاغة: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٣. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي، (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، (د.ط)، ١٩٧٣م.
٤. الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الحادية عشرة، ٢٠٠٢م.
٥. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو بركات الأنباري، (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٠م.
٨. الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ط)، (د.ت).
٩. بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
١٠. تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، راجعه: مصطفى حجازي وآخرون، مطبعة الكويت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
١١. تاج اللغة وصحاح العربية، المسمى الصحاح: أبو نصير إسماعيل، (ت ٤٠٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

١٢. تاريخ السليمانية، محمد أمين زكي، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، بغداد، ١٩٥١م.
١٣. التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢ م.
١٤. تصريف الملا علي، تأليف: العلاّمة علي بن الشيخ حامد الأشنويّ (ت ١١٤٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
١٥. تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، (ت٣٧٠هـ)، حققه وقدّم له: عبد السلام هارون، ضبطه: محمد علي النجار، (د.ط)، (د.ت).
١٦. حاشية القره داغي، العلاّمة عمر بن الشيخ محمد أمين القره داغي (ت ١٣٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
١٧. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، (د.ت).
١٨. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، (ت ٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، (د.ط)، (د.ت).
١٩. شرح ديوان علقمة الفحل، الأعلم الشنتمري، وضع فهراسه الدكتور حنا نضر الجتي، دار الكتاب العربي، (د.ط)، (د.ت).
٢٠. الشاهد وأصول النحو: الدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (د.ط)، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
٢١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى (منهج السالك إلى ألفين ابن مالك)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٦٥هـ، ١٩٤٦م.
٢٢. شرح الألفية أبن الناظم، تحقيق: الدكتور عبدالحميد السيد، بيروت، دار الجبل، (د.ت).
٢٣. شرح التسهيل، ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، (د.ط)، (د.ت).
٢٤. شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: العلامة فخر الدين أحمد بن حسين الجاربردي، (ت ٧٤٦هـ)، تحقيق: الأستاذ علي كمال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

٢٥. شرح الكافية الشافية، العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الجياني، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٦. شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، أبو الفضائل ركن الدين الحسن الاستراباذي، (ت ٧١٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، (د.ط)، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

٢٧. شرح شافية ابن الحاجب: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، (ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، (ت ١٠٩٣هـ)، حققها: محمد نور الحسن، ومحمد الزفرات ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، (د.ت).

٢٨. شرح شافية ابن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ) في علمي التصريف والخط: الخضر اليزدي، (ت ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن أحمد العثمان، مطبعة روح الأمين، قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

٢٩. الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت).

٣٠. طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، (د.ط)، (د.ت).

٣١. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: الدكتور عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.

٣٢. القاموس المحيط: العلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣٣. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٣٤. كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت ١٧٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت).

٣٥. كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج: أبو الوليد الباجي، (ت٤٧٤هـ)، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.

مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ١ – المجلد ٤٦ – كانون الثاني لسنة ٢٠٢١

٣٦. الكتاب: أبو عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
٣٧. لسان العرب: ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت).
٣٨. مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، ضبطها واعتنى بها: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٤م.
٣٩. المساعد على تسهيل الفوائد: الإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، (د.ط)، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
٤٠. المسودة في أصول الفقه: تتابع على تصنيفه ثلاثة من آل تيمية: مجد الدين ابن تيمية، (ت ٦٥٢هـ)، وشهاب الدين ابن تيمية، (ت ٦٨٢هـ)، وتقي الدين ابن تيمية، (ت ٧٢٨هـ)، جمع وتبييض: أحمد بن محمد الحداني الدمشقي، (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، (د.ط)، ١٣٨٤هـ.
٤١. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، (د.ط)، (د.ت).
٤٢. المعجم الوسيط، محمد شوقي أمين، دار الفكر، (د.ت)، (د.ط).
٤٣. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٤٤. المنصف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف: الإمام أبو عثمان المازني اللغوي البصري، تحقيق: الدكتور إبراهيم مصطفى والدكتور عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.
٤٥. النُكت في تفسير كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه: الأعلم الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، (ت٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصه: الدكتور يحيى مراد، (د.ط)، (د.ت).

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

١. اعتراضات ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) على ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في شرح الشافية، براد نصير جرمط (رسالة ماجستير)، جامعة واسط، كلية التربية، ٢٠١٦م.
٢. بُغية الطالب في الردّ على تصريف ابن الحاجب، لابن الناظم، حسن أحمد العثمان (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٠هـ.
٣. حكم الأولى عند الرضي الاستراباذي في شرحيه على كافية ابن الحاجب وشافيته، كريم دوهان عويز، (أطروحة دكتوراه)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١٧م.
٤. الردّود الصرفية عند الرضي الاستراباذي، (ت٦٨٨هـ)، الدكتور: حيدر محمد رحم، (أطروحة دكتوراه)، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠١١م.
٥. ظاهرة التغليب في العربية: كاظم عودة خشان البديري، (رسالة ماجستير)، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٦. ظاهرة التغليب في العربية، كاظم عودة خشان البديري، (رسالة ماجستير)، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٧. ظاهرة المنع في النحو العربي، مازن عبد الرسول سلمان،(رسالة ماجستير)، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٨. الكافية في شرح الشافية: محمود بن محمد بن علي بن محمد الاراني الساكناني (ت٧٣٤هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله محمد مبارك العتيبي، (أطروحة دكتوراه)، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية، ١٤١٨هـ.

ثالثاً: البحوث والمقالات المنشورة في المجلات والدوريات

١- ردّود زكريا الأنصاري في شرحه لشافية ابن الحاجب، الدكتور عبد الرضا جواد حيال، المجلة الجامعة، جامعة السابع من أبريل، العدد العاشر، ٢٠٠٨م.
٢- القياس الصرفي في كتاب كنز المطالب على شافية ابن الحاجب لأبي جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي، الدكتور باسم محمد عيادة، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة ميسان، ٢٠٢٠م.
٣- من العلل الصرفية في كتاب كنز المطالب على شافية ابن الحاجب لأبي جمعة سعيد بن مسعود الماغوسي، الدكتور باسم محمد عيادة، مجلة كلية التربية، جامعة ميسان، ٢٠١٩م.